اقتصاد

العكام: الرسم منطقي لكون الذهب من السلع الكمالية

«هيئة الضرائب»: زوبعة الإنفاق الاستهلاكي على الذهب للتهرب من التسديد

عبد الهادي شباط

أثارت قضية رسم الإنفاق الاستهلاكي على الذهب زوبعة من الجدل بين جمعيات الصاغة وهيئة الضرائب والرسوم، وتم عقد جملة من الاجتماعات للوصول لتفاهمات مرضية للطرفين حول الموضوع، لكن تلك الجهود لم تفلح واستمرت جمعيات الصاغة على موقفها أن الرسم مرتفع ويعوق حركة وتداول مبيعات الذهب في الصاغات، في حين رأت هيئة الضرائب والرسوم أن ذلك غير صحيح، وأن حركة تداول ومبيع الذهب في الصاغة طبيعية، وبخلاف ما يحاول أن تروج له جمعيات الصاغة بأنه شبه متوقف، وبأن ما يشاع عن عزوف الورشات عن الدمغ يعود سببه لقيام فروع الجمعية بدمغ كميات كبيرة من الذهب قبل انتهاء أجل الاتفاق بين هيئة الضرائب وجمعيات الصاغة.

وفي بيان صحفي لمدير عام هيئة الضرائب والرسوم عبد الكريم الحسين (تلقت «الوطن» نسخة منه) حول الموضوع بين أنه تم فرض رسم الإنفاق الاستهلاكي على مبيعات الذهب بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم /١٨/ لعام ١٩٨٧ وبمعدل قدره (١٠٪) ثم صدر المرسوم التشريعي رقم /٦١/ لعام ٢٠٠٤ القاضي باستيفاء رسم الإنفاق الاستهلاكي بمعدل ١٠٪ على الحلي الذهبية الخاصة ومعدل ١٥٪ على الحلي الذهبية الأخرى والمجوهرات.

وبعدها صدر المرسوم التشريعي رقم /١١/ لعام ٢٠١٥ الذي خفض رسم الإنفاق الاستهلاكي إلى ٥٪، وقد تم وضع آلية بحيث يتم الاستيفاء من قبل عناصر من الدوائر المالية التي تتواجد عند الوسم من أجل بيان كمية الذهب المدموغ في الجمعيات المعتمدة وبالتالي استيفاء الرسم، إلا أن هذه الآلية لم ترق للجمعيات فتم عقد عدة اجتماعات بين رئيس جمعية الصاغة وهيئة الضرائب والرسوم حيث تم التوصل إلى اتفاق تقوم بموجبه الجمعيات الحرفية بتوريد رسم الإنفاق الاستهلاكي بمبلغ مقطوع وتم العمل بهذا الاتفاق حتى نهاية ٢٠١٨/٦/٣٠ مع تعديل الرسم الشهري المتفق عليه كل ستة أشهر، إلا أن الجمعية حاولت في الفترة الأخيرة استخدام كل الوسائل من أجل عدم تسديد المستحق لهيئة الضرائب والرسوم وفق اتفاق مشابه لذلك الذي انتهى في ٢٠١٨/٦/٣٠ مع زيادة تتناسب مع الزيادة التي كانت تتم سابقاً.

وبيّن الحسين أنه نظراً لعدم التوصل إلى اتفاق حول مبلغ الرسم فقد أرسلت الهيئة ممثليها لحضور الوسم في فروع الجمعيات الثلاثة المتواجدة في محافظات (دمشق- حلب - حماة) وتحصيل الرسم تطبيقاً لأحكام المرسوم التشريعي.

كما تفيد بعض المصادر في هيئة الضرائب والرسوم أن أصحاب الورش والصاغة يقومون باستيفاء الرسم الكامل من الزبون إلا أن البعض يتهرب من توريده إلى الدوائر المالية، كما أن أجور التصنيع مرتفعة في أكثر الأحيان والموضوع الواجب طرحه هنا هو ضرورة تخفيض أجور التصنيع بدلاً من المطالبة بتخفيض الرسم، وأنه لابد من الإشارة إلى أن الرسوم المفروضة هي ٥٪ تطبيقاً للمرسوم الخاص بذلك.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر عضو مجلس الشعب محمد خير العكام بصفته أستاذاً للمالية في جامعة دمشق أن قيمة رسم الإنفاق الاستهلاكي المفروضة على الذهب المشغول منطقية كونها من السلع الكمالية، ومتوازنة بحيث تحقق واردات للخزينة العامة من دون أن تترك أثراً سلبياً في تداول هذه السلعة.

سرقة ٣ مليارات ليرة «كهرباء» في ٦ أشهر

قصي المحمد

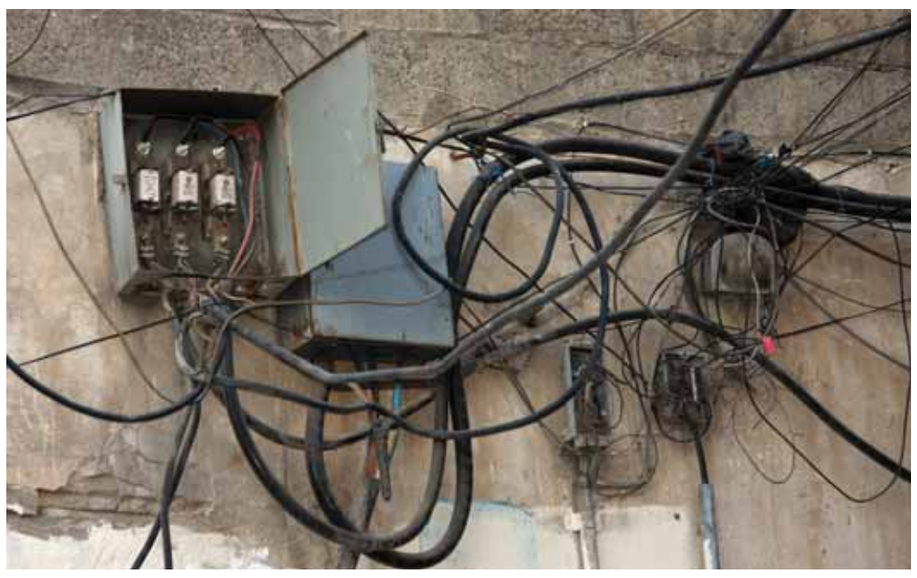

كشفت البيانات الرسمية نصف السنوية الصادرة عن المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء، عن الكمية المقدرة من الطاقة الكهربائية التي فقدتها الشبكة الكهربائية السورية خلال النصف الأول من العام الحالي، والبالغة ٥٩,٤ مليون كيلو واط.

وبحسبة بسيطة على أساس وسطي كلفة الكيلو واط بنحو ٥٠ ليرة (وفق تقديرات مديرين مختصين في الوزارة) تكون الكلفة الإجمالية للكهرباء المسروقة التي تم تنظيم مخالفات بحقها نحو ٣ مليارات ليرة سورية.

وحسب البيانات التي (حصلت «الوطن» على نسخة منها)، تبيّن أن الكميات المسروقة قد تم إحصاؤها من خلال المخالفات والسرقات التي حصلت في ١٠ شركات من فروع المؤسسة بالمحافظات خلال الشهور الستة الأولى من عام ٢٠١٨، حيث بلغ العدد الكلي للسرقات فيها ١٤٨٩١ ضبطاً لجميع المشتركين من ضبوط صناعيين وتجار وضبوط منزلية ومراكز تحويل وغيرها من المخالفات، مستثنياً التقرير الصادر بيانات أربع محافظات وهي (الحسكة والرقة ودير الزور وإدلب).

وفي قراءة تفصيلية لعدد الضبوط المنظمة والكميات المقدرة لها «كفاقد استهلاك»، تبيّن أنّ محافظة اللاذقية احتلت المركز الأول في عدد ضبوط سرقات الكهرباء، حيث بلغ ٣٩٢٦ ضبطاً، تليها محافظة ريف دمشق بتنظيم ٣١٥٩ ضبطاً، وفي المرتبة الثالثة محافظة دمشق بتنظيم ٢٧١٧ ضبطاً، والرابعة في محافظة حلب والتي تعود لتسجل ٢٠٣٥ ضبطاً.

أمّا باقي المحافظات، فقد سجلت محافظة حمص ٩٤٦ ضبطاً، وحماة ١٣٢٤ ضبطاً، وطرطوس ٥٣٢ ضبطاً، والسويداء ١١٨ ضبطاً، ودرعا ١٢٣ ضبطاً، والقنيطرة ١٠ ضبوط فقط.

ولكن بقراءة كميات فاقد استهلاك الطاقة بطرق غير مشروعة نجد أنّ الأرقام قلبت الترتيب بين المحافظات الأربع الأولى لتدخل عليها محافظة طرطوس كأكبر محافظة سرقت منها الطاقة الكهربائية بالرغم من العدد المتواضع من السرقات مقارنة بغيرها من المحافظات فيما يخص الضبوط، إذ سجّلت المحافظة كمية فاقد استهلاك وصلت إلى ١٢,٦ مليون كيلو واط، مقابل ٥٣٢ ضبطاً فقط.

وبالنسبة لمحافظة ريف دمشق بقيت في الترتيب الثاني من حيث العدد والكميات إذ بما يزيد على ١٢ مليون كيلو واط مسروقة، وفي المرتبة الثالثة جاءت محافظة اللاذقية بنحو ١٠,٦ ملايين كيلو واط، أمّا محافظة دمشق فقد سجلت ١٠,٣ ملايين كيلو واط.

أمّا باقي المحافظات، فقد سجلت محافظة حمص بسرقة ٢,٥ مليون كيلو واط، وحماة بنحو ٤,٦ ملايين كيلو واط، وحلب بنحو ٥,٣ ملايين كيلو واط، والسويداء ٤٢١ ألف كيلو واط، ودرعا ٦٨٧ ألف كيلو واط، والقنيطرة ٢٨ ألف كيلو واط.

وكشفت البيانات أيضاً عن العدد الإجمالي لعدد العدادات التي تم استبدالها خلال النصف الأول من ٢٠١٨، الذي بلغ ٢٣٨٣٩ عداداً، تركّزت ٦٢ بالمئة من عمليات الاستبدال في محافظتي ريف دمشق وحلب بعدد ١٥٠٧٨ عداداً مستبدلاً، منها ٩١١٣ في ريف دمشق و٥٩٦٥ عداداً في حلب.

وأضاف التقرير جدولاً جديداً تضمّن عدد ومجموعة تكاليف تزويد سكن ذوي الشهداء بالتغذية الكهربائية والتي حصلت على موافقة الوزارة حتى تاريخه، ليصل عدد المشتركين بعدادات ذوي شهيد ١٦٥٨ عداداً نصفها في محافظة اللاذقية، بتكلفة مالية إجمالية تجاوزت ٢٣ مليون ليرة سورية.

ومن جانبه، ردّ مدير كهرباء اللاذقية نزيه معروف في تصريح لـ«الوطن» سبب ارتفاع عدد الضبوط في المحافظة خلال الفترة الماضية، إلى الزيادة في قيم الفواتير التي تصدّر للمشتركين مؤخّراً بسبب زيادة استهلاكهم النظامي، بالتوازي مع التحسن الواضح في التغذية الكهربائية وقلّة التقنين، الأمر الذي يدفع ضعفاء النفوس إلى اللجوء للسرقات لأن استهلاكهم كبير في الحالة الطبيعية.

وبيّن معروف أنّ الشركة تركّز في المرحلة الحالية على مخالفات مراكز التحويل الخاصة والعدادات التجارية، إضافة إلى استمرارها في إنهاء ملف القراءات الصفرية للعدادات والذي سيتم الانتهاء منها قريباً، لافتاً إلى أنّ الشركة مستمرة في استقبال مقدمي طلبات الاشتراك بعداد ذوي شهيد حالياً.

من منبر جمعية العلوم الاقتصادية

عارف: الإصلاح الإداري يقلص الفساد ولا يعالجه والمحاولات السابقة ردة فعل

علي محمود سليمان

ناقشت جمعية العلوم الاقتصادية أمس ورقة عمل بعنوان «الإصلاح الإداري في سورية بين الواقع والطموح» قدمتها الدكتورة ديالا الحاج عارف وذلك ضمن حلقة نقاشية، بينت خلالها أن فعالية الإصلاح تتطلب الابتعاد عن الفهم الجزئي للإصلاح الإداري والانتقال إلى فهم أعمق وأكثر جدوى وأثراً في المكونات والمقومات على أساس أنه نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة بمختلف عناصرها.

وشددت عارف بأنه يجب تصور الإصلاح كعملية مستمرة ومتجددة تخلق درجة من التوازن الديناميكي لتحقيق أفضل النتائج الإدارية في الإطار السياسي والاجتماعي السائد، فالإصلاح الإداري ليس عملية معاكسة للفساد، بمعنى أنه لا يعني علاج الفساد وإنما أثره واضح في الحد منه وفي تقليصه، ولذلك من الضروري إشراك كل المؤسسات السياسية والتشريعية والتنفيذية والاجتماعية والتربوية والثقافية والعلمية والبحثية لإثراء الإصلاح الإداري في مختلف مراحله تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة وتقويماً.

ورأت عارف أن ملامح الواقع الإداري في سورية منذ عام ٢٠٠٠ تشير إلى أن إدارة الدولة تعي وجود فجوة بين ما تنشده من آمال وطموحات وما هو محقق، وأن تجسير هذه الفجوة في محاولة لردمها يحتاج إلى إصلاح إداري سريع وعاجل وشامل يتكامل مع الجهود الإصلاحية في المجالات الأخرى ويكون حاملاً لها، مبينةً أن محاولات إصلاح الجهاز الإداري كانت تأخذ طابع ردة الفعل على ظهور مجموعة من العوامل السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو السكانية التي تؤثر في مسيرة الحياة المعيشية للمواطنين، ولم تكن استباقية مبنية على إستراتيجية منهجية للإصلاح، فكانت معظم هذه الحالات ذات طابع إداري يحاول منع اختراق القوانين والأنظمة أو إساءة استخدام السلطة أو ابتزاز أو الرشاوى أو الاتجار بالوظيفة العامة.

منهجية الإصلاح

ولفتت إلى أن المنهجية في ذلك هي محاولة منع التعدي على المال العام على اعتبار أن الإصلاح هو الوسيلة الأساسية لحجب آثار الفساد، وذلك على اعتبار الإصلاح عملية من رمية واحدة يتم القيام بها في نقطة معينة من الزمن وتنتهي ويستمر مفعولها فترة غير قصيرة، معتبرة أن مراحل الإصلاح تضم الإحساس بالحاجة للإصلاح ووضع الأهداف وتطبيق الإصلاح وتقويم الإصلاح سياسياً وفنياً، ومن ثم اتباع منهجية الإصلاح الإداري الأفقي التي تنصب على قلة من العناصر المكونة للنظام الإداري الكلي ولكنها تطبق على كل منظمات الجهاز الحكومي وقطاعاته، أي الانطلاق من تحويل الإدارة الكلاسيكية إلى إدارة أكثر معاصرة بتجاوز الفكر السياسي والمنهج الاقتصادي.

وأشارت عارف إلى أن الإصلاح الإداري عانى ضعف القدرة على مواجهة التحديات من مفارقات الرواتب والأجور والتعويضات، وطبيعة العلاقات بين القيادات السياسية وإدارات الجهاز الإداري، والهياكل المبنية على نظام التسلسل، وتداخل الاختصاصات وازدواجها، وبطء حركة سير إجراءات العمل، وكثرة القوانين والتشريعات والتعديلات الجارية عليها، والميل الشديد لاقتناء الوسائل التقنية الحديثة دون ربطها بالبيئة الإدارية التي ستستخدمها، والتضخم الوظيفي وتبني سياسة التوظيف الاجتماعي، وضعف كفاءة وسائل متابعة التنفيذ الداخلية والخارجية كالرقابة الشعبية والإعلامية ورقابة الأحزاب والرأي العام.

الجهود الإصلاحية

ونوهت عارف بأنه يجب الاعتماد على الوسيلة الإدارية والتشريعية بشكل أساسي في القيام بالجهود الإصلاحية والاستناد بشكل جزئي إلى الوسائل السياسية من عمليات التطهير والمحاسبة للشخصيات العامة وتكوين لجان التحري والاستقصاء والتفتيش والرقابة التابعة لأعلى قمة الهرم الإداري، وإعادة تنظيم الجهاز الإداري بما يضمن الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ورأت أنه للوصول إلى إصلاح إداري صحيح في المستقبل يجب الابتعاد عن تراشق التهم والإدانات والتحول إلى تأصيل منهج فكري خاص بالإصلاح الإداري يقوم على المبادأة والتخطيط والتجديد والابتكار، ويجب دعم الدور الرقابي للمؤسسات الخارجية على الجهاز الإداري العام وتفعيل رقابة القضاء والإعلام والرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني، ويجب تحديد المواعيد الزمنية لمراحل الإصلاح وخطواته ونشر ذلك جهراً وعلانية، مع العناية باختيار أفراد الجهاز الإصلاحي.

وختمت عارف بأنه لابد من حسم العاقة بين المؤسسات الحزبية والأمنية والتنفيذية وبيان حدودها وتداخلاتها والحرص على تقليص مقاومة التغيير بتقديم برنامجه التنفيذي وفق خطوات تنعكس آثارها الإيجابية كبداية على المستوى المنظور الذي تحصد نتائجه بشكل مباشر الأغلبية العظمى من الشرائح في المجتمع ومن ثم تتابع ثمارها التنموية على المستوى البعيد الأجل.

شركات تطالب بإعفائها من فوائد القروض من «التجاري السوري»

«الهندسية» تقترح: إغلاق الشركات التي لا تحقق ريعية أو دمجها أو استبدال نشاطها

هناء غانم

اقترحت المؤسسة العامة للصناعات الهندسية مجموعة من الإجراءات؛ اعتبرتها أساسية للنهوض بعمل الشركات في المرحلة المقبلة، بالرغم من وجود بعض المعوقات، وذلك ضمن تقرير موجه إلى وزارة الصناعة (حصلت «الوطن» على نسخة منه).

وتضمنت المقترحات تأمين الخردة الكافية لتشغيل معمل حديد حماة، وتوفير التيار الكهربائي اللازم على مدار ٢٤ ساعة بما ينعكس إيجابيا على أداء المؤسسة بشكل عام، لأن خطة حديد حماة تشكل حوالي ٦٥ بالمئة من قيمة خطة المؤسسة لعام ٢٠١٨.

كما تضمنت زيادة الاعتمادات المخصصة في الخطة الإسعافية لعام ٢٠١٨ لتتمكن المؤسسة من متابعة إعادة التأهيل في الشركات المتضررة بسبب الأزمة.

هذا واقترحت المؤسسة إيجاد آلية للمعالجة والإعفاء من الفوائد والغرامات المترتبة على القروض المأخوذة سابقاً من المصرف التجاري السوري من شركات تصنيع وتوزيع الآليات الزراعية وبردى والإنشاءات المعدنية لتخيف العبء المالي عليها.

وذكر التقرير مجموعة من التوجهات، تركزت على تصنيف شركات المؤسسة إلى شركات كان إنتاجها مسوقاً ويحقق ريعية وما زال كذلك، لكن سيتم العمل على إعادة تأهيلها وزيادة الطاقة الإنتاجية فيها، وشركات أخرى لم تكن منتجاتها مسوقة وذات جودة منخفضة ولا تحقق الريعية، سوف يتم العمل على إيجاد نشاط بديل أو دمجها مع شركات أخرى أو إغلاقها وذلك حسب وضع وحالة كل شركة.

وتعمل المؤسسة حاليا على إجراء دراسة تفصيلية لواقع الشركة الحالي وإيجاد الحلول والبدائل للنهوض بواقع الشركة الحالي، ويتم العمل في شركتي الكبريت الأخشاب على إيجاد مشاريع ذات جدوى اقتصادية ليتم توطينها في هاتين الشركتين.

ومن تفاصيل الشركات التي أوردها التقرير ما يتعلق بشركة بطاريات حلب حيث تمت إعادة تأهيل مقر الشركة كمرحلة أولى من خلال الخطة الإسعافية لعام، واللافت كان قيام الشركة حاليا بصهر البطاريات التالفة حيث يحقق ذلك إيرادا يتم من خلاله دفع رواتب العمال في الشركة

وعرضت المؤسسة للمعوقات في عملها، والتي تمثلت في تأمين المواد الأولية وارتفاع أسعارها بسبب عدم الشراء مباشرة من الشركات الصانعة، وذلك بسبب المقاطعة والحظر المفروض على سورية - العقوبات الاقتصادية الجائرة أحادية الجانب- ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى صعوبة تأمين القطع التبديلية وارتفاع أسعارها إن وجدت محلياً، والأهم ارتفاع الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج.

وذكرت المؤسسة في تقريرها أيضاً وجود صعوبات في الشحن الداخلي، إلى جانب ارتفاع أجوره، بالإضافة إلى انخفاض التوتر الكهربائي من الشبكة الرئيسية وانقطاعه أحيانا مما يتطلب تشغيل المولدات الاحتياطية.

ومن الصعوبات أيضاً ارتفاع ديون القطاع العام وعدم قيام بعض المؤسسات العامة على تسديد أرصدتها المالية على الرغم من المراسلات العديدة حول الموضوع.

وأشار التقرير أيضاً إلى نقطة وصفها بالمهمة، تتعلق بالنقص الحاد في العمالة الفنية والخبيرة لدى الشركات، حيث يتم العمل على إجراء إعلانات لتأمين العمالة اللازمة، بالإضافة إلى عدم توفر وسائل النقل اللازمة لدى أغلب الشركات، وعدم قدرتها على استئجار وسائل النقل بسبب ارتفاع الأسعار، وعدم توفر الآليات اللازمة بالشكل المطلوب لدى معظم الشركات.

٦١٥ مليوناً لمشروعات حمص الخدمية

نبال إبراهيم

أكد نائب رئيس المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حمص دمر العلي لـ«الوطن» أنه تمت المصادقة على مشروعات خدمية بمحافظة حمص بنحو٦١٦ مليون ليرة سورية وإعادة تأهيل وصيانة عدد من المدارس بالمدينة والريف الشمالي وإعادة تأهيل مبنى بلدية مكسر الحصان بالريف الشرقي.

وبيّن العلي أن المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حمص صدق على عدة عقود لإعادة تأهيل وصيانة عدد من المدارس في المدينة والقرى والبلدات المحررة بالريف الشمالي بقيمة مالية إجمالية ٦٧ مليوناً، وعلى عقد إعادة تأهيل وإصلاح مبنى بلدية مكسر الحصان بالريف الشرقي بقيمة ٤ ملايين ليرة سورية، لافتاً إلى أنه تمت الموافقة على مشروع إنشاء مطمر صحي في حي دير بعلبة بقيمة إجمالية ١٢٢,٥ مليون ليرة سورية، ومشروع صرف صحي في قرية أم التين بقيمة ١٦ مليون ليرة سورية واستبدال خط صرف صحي في قرية بادو التابعة لبلدية الجابرية بقيمة ٣ ملايين ليرة سورية.

وأوضح العلي أن المكتب صدق على عدة عقود خدمية لزوم عمل مديرية الصحة على أن تبقى جميع البيانات والوثائق والجداول والأسعار على عاتق اللجان المختصة بالمديرية منها عقد توريد مواد مخبرية بنحو ٣٨ مليون ليرة سورية، مشيراً إلى أنه تمت الموافقة على عدة مشروعات طرقية منها عقد صيانة طريق عام الفوسفات- الجديدة- المظهرية- الأعور- النزهة- العاليات الحربية (مرحلة ثانية) بقيمة ٦٩,٩ مليوناً، ومشروع إعادة تأهيل طريق عام القبو- رباح بقيمة مالية ٥٨ مليون ليرة سورية ومشروع إعادة تأهيل التحويلة الواصلة ما بين مفرق قرية أم العظام ودوار قرية رام العنز بقيمة ٣٥ مليون ليرة سورية، وعقد تعبيد وتزفيت الطريق الزراعي الواصل ما بين قريتي الشعيرات والقنية الشرقية مرحلة أولى بقيمة ٦٢ مليون ليرة سورية.

وبيّن أنه تمت المصادقة على مشروع إعادة سطوح في الشوارع التي ينفذ فيها شبكة صرف صحي في حي وادي الذهب مرحلة أولى بقيمة ٢٥ مليون ليرة.

وأضاف العلي: إنه تمت الموافقة على طلبات ترخيص معمل أعلاف في بلدة صدد ومستودعات وقبان إلكتروني وتصوينة في المنطقة العقارية خربة التين نور وتسوية معمل أجبان وألبان في قرية الوازعية، كما تم منح الموافقة المبدئية لتسوية معمل للبطاطا الشيبس في بلدة المشرفة وإذن مزاولة نشاط لمدة عامين لبعض الفعاليات الحرفية والصناعية.